

بيان للسلطة الفلسطينية تدين فيه "بيان العشرين"

غزة، 1/12/1999. * [مقتطفات]

انشغل الرأي العام الفلسطيني خلال الأيام الماضية ببيان التحريض الموقّع من قِبَل عدد من أعضاء المجلس التشريعي وآخرين، وإزاء هذا الموضوع، يهم الحكومة أن توضح ما يلي:

أولاً: إن هذا البيان بلغته غير الموضوعية ومحتواه المتماذي في الاستغلال والتشويه، لا يندرج إطلاقاً تحت بند حرية التعبير، إنه جملة وتفصيلاً بيان تحريض وفتنة.

ثانياً: إن الموقعين على البيان لا يملكون حق ادعاء تمثيل الشارع الفلسطيني والنطق باسمه، وامتطاء معاناته واستغلال هذه المعاناة لإشاعة الفوضى في المجتمع، وبث الشكوك. إن من يمثل الشعب الفلسطيني، هو المجلس التشريعي المنتخب، والذي هو جزء لا يتجزأ من م.ت.ف، الممثل الشرعي الوحيد لكل الشعب الفلسطيني. ويعتز شعبنا وتعز سلطتنا الوطنية ومنظمة التحرير أن يكون على رأس مسيرتنا القائد الرمز ياسر عرفات، المنتخب من قِبَل الشعب، والمكرس عبر تاريخ نضالي مميز ومشرق.

ثالثاً: إن أسلوب التشكيك والتخوين الذي لجأ إليه البيان التحريضي هو أسلوب مدان، ولن يمر مستخدموه دون مساءلة.

إنه طعنة في ظهر الحوار الديمقراطي المألوف في ساحتنا، ومحاولة رعناء لإجهاض الأسس الأخلاقية والمنطقية لحوار أبناء الشعب الواحد، وأصحاب القضية الواحدة.

إن السلطة الوطنية، التي تصون حرية الرأي، وتدعم المنابر الحرة، وتفتح كل القنوات الرسمية والخاصة أمام الجميع للتعبير عن رأيهم، وتسمح بعقد المؤتمرات الحزبية والندوات المفتوحة والتظاهرات، هي المسؤولة الأولى عن حماية هذه المكاسب الديمقراطية والحضارية للشعب الفلسطيني، وهي المسؤولة كذلك عن إظهار الحد الفاصل بين حرية الرأي وحرية التشكيك والاتهام العشوائي.

رابعاً: وفيما يخص توقيت "بيان التحريض"، فإن السلطة الوطنية توقفت ملياً عند تزامن هذا البيان مع بيانات مماثلة في اللغة والمحتوى صدرت عن جهات عديدة، لتبرير الإجراءات المفاجئة ضد مخيماتنا في جنوب لبنان. ومن واجب السلطة الوطنية التدقيق في الأمر، والوقوف على خلفياته وأهدافه، وكذلك لا تستطيع السلطة الوطنية إغفال تزامن هذا البيان التحريضي مع احتفالات العالم بـ "اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني"، وكذلك وصول المفاوضات على الصعيدين الانتقالي والنهائي إلى نقاط حرجة.

ولسنا بحاجة هنا إلى التأكيد على أسس موقفنا التفاوضي، فهي واضحة للجميع، واطلع المجلس عليها ويعلم العالم كله بها، ومن هنا جاءت الإجراءات التي تم اتخاذها، والتي هي إجراءات مؤقتة، جرى وقف بعضها، ويجري معالجة القضية برمتها على قاعدة الحرص التام على إغلاق هذا الملف على أكمل وجه.

[.....]

* "وفا (الإلكترونية)" (غزة)، 1/12/1999. وقد تلا البيان أمام المجلس التشريعي وزير الشؤون البرلمانية، نبيل عمرو.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx